

الدبلوم التنفيذي في الإدارة الحكومية	
مقرر مقدمة للسياسات الاقتصادية	
التكليف النصفي	
الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية	
مقدم الورقة	محمد جلال حسن عثمان

## مقدمة

ظهرت القروض العامة مع ظهور الدولة، وقيامها بواجباتها التي تتطلب الإنفاق العام. ان الإنفاق العام يهدف الى إشباع الحاجات العامة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فعندما تعجز الدولة عن توفير الأموال اللازمة لإشباع هذه الحاجات من مواردها المتعددة، (كالضرائب، والرسوم، وغيرها)، تلجأ الدولة الى الاقتراض العام.

أرتبط ظهور القروض العامة، بالعجز المالي التي تعاني منه الدولة سواء في الموازنة العامة او ميزان المدفوعات، وبالحاجة المالية المتزايدة، وذلك لسد النقص المالي الذي تعاني منه الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية. كما توجد اسباب أخرى تدفع الدول للإقتراض مثل انخفاض معدلات النمو الانتاجي ومستوى دخل الفرد والانقلابات والصراعات الداخلية وارتفاع اسعار النفط..الخ وعلى هذا الأساس يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتلجأ الدولة الى هذه الوسيلة، عندما تصل الضرائب الى حد السقف الممكن، بحيث لا تتمكن الدولة من فرض المزيد منها.

\*\*\*\*\*

إن آثار القروض العامة (الداخلية منها والخارجية) تعتمد على عدد من العوامل،

يمكن تقسيمها على سياق واحد وثلاثة محاور:

أما السياق الذي ينبغي النظر فيه يتمثل بالحالة الاقتصادية للبلد ككل عند وقت الإقتراض واستخدام حصيلته فيما لو كان الاقتصاد القومي في حالة عمالة كاملة او يشهد معدلات مرتفعة

من البطالة، أو ما إذا كان البلد يعاني من الانكماش الاقتصادي ووجود موجات تضخمية الخ

أما المحاور الثلاثة فهي:

المحور الأول: مصدر الأموال المقترضة:

هل القروض ديون داخلية أم خارجية؟

بالنسبة للقروض الداخلية يكون مصدر القرض من مدخرات الأفراد/الشركات أو من الجهاز

المصرفي/المؤسسات المالية الأخرى، مما يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة. أما القرض الخارجي

فيكون القرض على شكل مبلغ نقدي يدفع إلى الحكومة مباشرة أو قد يكون بشكل عيني عن

طريق تزويد الدولة المقترضة بقيمة القرض على شكل آلات ومعدات استثمارية. وبذلك فإن آثار

القروض العامة تختلف باختلاف مصدر القرض. فالقروض الداخلية من الأفراد والشركات ستؤدي

إلى أثر المزاخمة حيث سيتم سحب مدخراتهم إلى القطاع العام مما يتسبب في مزاخمة القطاع

الخاص ويؤدي إلى رفع سعر الفائدة ثم التأثير على معدل نمو الناتج القومي.

أما في حالة الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، يؤدي لخلق قوة

شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل. لكن بعض الاقتصاديين يعارض لجوء الدول النامية إلى

الاقتراض من الجهاز المصرفي حتى لا تؤدي عدم مرونة الجهاز المصرفي في تلك الدول إلى

التضخم وما ينتج عن ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد، لأن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع

الدخل بما لا يتفق مع العدالة الاجتماعية.

ولا يتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي إلا إذا أرتأت إدارة الدولة بوجود فائض من القوة الشرائية

يمكن سحبه.

## المحور الثاني: كيفية استنفاد القرض:

هل يتم انفاق حصيلة القرض في نفقات استهلاكية أم نفقات استثمارية؟

ففي حالة استخدام القرض العام لتمويل انفاق استهلاكي سيؤدي الى زيادة الطلب ولن يقابله زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات مما سيؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار والى حدوث التضخم.

أما في حالة استخدام القروض لتمويل مشروعات تنمية أي انفاق استثماري يؤدي الى زيادة رؤوس الأموال وزيادة الانتاج المحلي وارتفاع مستوى الدخل القومي.

### وقد ينتج اثر مركب من كلا المحورين ويظهر خصيصاً في القروض الخارجية

ففي حالة قيام الدولة باستخدام مبلغ القرض الخارجي في الإنفاق الإستهلاكي، فإن الأثر يكون سلبياً على اقتصاد تلك الدولة متمثلاً في تحمل أعباء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي والذي يُعد شحيحاً في الدول النامية خصيصاً.

ولو أنفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنمية عديمة الجدوى الاقتصادية (كما يحدث في مصر على سبيل المثال) فستتحمل الدولة سداد القروض وفوائدها فضلاً عن سداد فاتورة الخسائر المالية للمشاريع الفاشلة.

أما اذا قامت الدولة في توظيف القرض الخارجي في انفاق استثماري لمشاريع تنمية اجريت لها دراسات جدوى اقتصادية جيدة فذلك سيؤدي لأثر ايجابي متمثلاً في زيادة رأس المال العامل وزيادة الإنتاجية من سلع وخدمات مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل القومي، كما قد يساهم في

الإعتماد على الإنتاج المحلي بدلاً من الإستيراد، وزيادة الصادرات وتشجيع المستثمر الأجنبي على إقامة مشاريع اقتصادية في الداخل وبالنتيجة يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات.

#### المحور الثالث: شروط القرض:

إن القروض تختلف عن الهبات والإعانات فهي لا يتم منحها دون وجود شروط قد تكون هذه الشروط بسيطة وميسرة وقد تكون مجحفة وصعبة (مثل شروط صندوق النقد الدولي الذي يصف روسته لا تكون بالضرورة في صالح الدول المقترضة بل غالباً في صالح الدول المانحة) فالقروض الخارجية تشكل عبئاً حقيقياً على اقتصاد الدولة المقترضة، حيث يتم سداد أقساط الدين بالإضافة للفوائد بالعملة الأجنبية وهذا سيؤدي الى احداث خلل في ميزان المدفوعات، وخصوصاً للدول النامية التي تعاني من شح العملات الأجنبية.

وكذلك تؤثر هذه القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها.

فضلاً عن خطورة التخلي عن الاستقلال الاقتصادي والسقوط في تبعية اقتصادية وسياسية مما يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدولة المقترضة، واستخدام القرض كورقة ضغط على الدول المقترضة كي تنتهج نهجاً سياسياً معين، بل قد يصل الأمر إلى الاستحواذ على مناطق استراتيجية لتلك الدول (كما فعلت الصين عبر استحواذها على موانئ ومطارات استراتيجية في القارة الأفريقية لدول اقترضتها ولم تتمكن من السداد)

لذلك فإن الاقتراض يعد من الملفات الشائكة التي ينبغي مقاربتها بشكل مدروس ومخطط له جيداً  
وإلا فإن تبعاته وآثاره الإقتصادية خصيصاً وبالتالي الإجتماعية والسياسية قد تكون سلبية وخطيرة.

\*\*\*\*\*